أمنستي": اسرائيل تمارس الفصل العنصري وعلى المجتمع الدولي التحرك لوقف جرائمها

القدس المحتلة- الحياة الجديدة- قالت منظمة العفو الدولية، أمس، في تقرير جديد دامغ إنه ينبغي مساءلة السلطات الإسرائيلية على ارتكاب جريمة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين. ويبيّن التحقيق بالتفصيل كيف أن إسرائيل تفرض نظام اضطهاد وهيمنة على الشعب الفلسطيني أينما تملك السيطرة على حقوقه. وهذا يشمل الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن اللاجئين النازحين في بلدان أخرى.

ويوثق التقرير الشامل المؤلف من 182 صفحة بعنوان نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظامٌ قاسٍ يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية كيف أن عمليات الاستيلاء الهائلة على الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وأعمال القتل غير المشروعة، والنقل القسري، والقيود الشديدة على حرية التنقل، وحرمان الفلسطينيين من حقوق المواطنة والجنسية تشكل كلها أجزاءً من نظام يرقى إلى مستوى الفصل العنصري بموجب القانون الدولي. ويتم الحفاظ على هذا النظام بفعل الانتهاكات التي تَبَنّتْ لمنظمة العفو الدولية أنها تشكل فصلاً عنصرياً وجريمة ضد الإنسانية كما هي مُعرّفة في نظام روما الأساسي والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (اتفاقية الفصل العنصري). ودعت منظمة العفو الدولية المحكمة الجنائية الدولية إلى النظر في جريمة الفصل العنصري في سياق تحقيقاتها الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تناشد جميع الدول بممارسة الولاية القضائية الشاملة وتقديم مرتكبي جرائم الفصل العنصري إلى العدالة. وقالت أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، إن "تقريرنا يكشف النطاق الفعلي لنظام الفصل العنصري في إسرائيل. وسواء كان الفلسطينيون يعيشون في غزة، أو القدس الشرقية، أو الخليل، أو إسرائيل نفسها، فهم يُعامَلون كجماعة عرقية دونية ويُحرمون من حقوقهم على نحو ممنهج. وقد تبين لنا أن سياسات التفرقة ونزع الملكية والإقصاء القاسية المتبعة في جميع الأراضي الخاضعة لسيطرة إسرائيل تصل بوضوح إلى حد الفصل العنصري. ومن واجب المجتمع الدولي التصرف".

وأضافت: "ما من مبرر ممكن لنظام بُني على القمع العنصري المُمَأسس والمطوّل لملايين الناس. ولا مكان للفصل العنصري في عالمنا، والدول التي تقرر أن تقبل تجاوزات إسرائيل ستجد نفسها في الجانب الخطأ من التاريخ. والحكومات التي تواصل تزويد إسرائيل بالأسلحة وتحميها من المساءلة في الأمم المتحدة تساند نظام فصل عنصري، وتقوّض النظام القانوني الدولي، وتفاقم معاناة الشعب الفلسطيني. وينبغي على المجتمع الدولي أن يواجه واقع الفصل العنصري في إسرائيل، وأن يتبع السبل العديدة المؤدية إلى العدالة، والتي من المعيب أنها لم تُستكشف بعد".

تستند النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية إلى كم متنام من العمل الذي قامت به المنظمات غير الحكومية الفلسطينيةً والإسرائيلية والدولية التي طبّقت على نحو متزايد إطار الفصل العنصري على الوضع في إسرائيل و/أو الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية أفعالاً مُحرّمة في اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي في كافة المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، مع أنها تحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة أكثر تكراراً وعنفاً مما تحدث في إسرائيل. وتطبّق السلطات الإسرائيلية تدابير متعددة لحرمان الفلسطينيين عمداً من حقوقهم وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك قيود قاسية على حرية التنقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاستثمار الضئيل المزمن القائم على التمييز في المجتمعات الفلسطينية داخل إسرائيل، وحرمان اللاجئين من حق العودة. كما يوثّق التقرير النقل القسري، والاعتقال الإداري، والتعذيب، وأعمال القتل غير المشروعة في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد وجدت منظمة العفو الدولية أن هذه الأفعال تشكل جزءاً من هجوم ممنهج وواسع النطاق موجه ضد الشعب الفلسطيني، وتُرتكب بنيّة إدامة نظام القمع والهيمنة. لذا فهي تشكل جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد الإنسانية.

ويوثّق التقرير كيف يُمنع الفلسطينيون فعلياً من الاستئجار في 80 بالمئة من أراضي دولة إسرائيل نتيجةً لعمليات الاستيلاء العنصرية على الأراضي، ولوجود شبكة من القوانين التمييزية المجحفة بشأن توزيع الأراضي وتخطيطها وترسيمها.

ويُعدّ الوضع في منطقة النقب بجنوب إسرائيل مثالاً رئيسياً على كيفية إقصاء سياسات التخطيط والبناء الإسرائيلية للفلسطينيين عمداً. ومنذ عام 1948، تعتمد السلطات الإسرائيلية سياسات مختلفة لـ "تهويد" النقب، بما في ذلك اعتبار مساحات واسعة محميات طبيعية أو مواقع إطلاق نار عسكرية، ووضع أهداف لزيادة عدد السكان اليهود. وترتبت على ذلك عواقب مُدمّرة لعشرات الآلاف من البدو الفلسطينيين المقيمين في المنطقة.

وهناك حالياً 35 قرية بدوية "غير معترف بها" من جانب إسرائيل، تضم قرابة 68 ألف شخص، ما يعني أنها محرومة من الكهرباء وإمدادات المياه التابعة للشبكات الوطنية، ومستهدفة بعمليات الهدم المتكررة. ولما كانت القرى بلا وضع رسمي، فإن المقيمين فيها أيضاً يواجهون قيوداً على المشاركة السياسية ويُستبعدون من نظاميّ الرعاية الصحية والتعليم. وقد اضطرت هذه الأوضاع الكثيرين إلى مغادرة منازلهم وقراهم في ما يرقى إلى النقل القسري.

إن عقودا من المعاملة غير المتساوية والمتعمدة بحقّ الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية جعلتهم معرضين بثبات للحرمان الاقتصادي، مقارنةً مع الإسرائيليين اليهود. ويتفاقم هذا الوضع جراء التوزيع القائم على التمييز المجحف الصارخ لموارد الدولة: ومن الأمثلة الحديثة على ذلك حزمة التعافي من فيروس كوفيد19- التي أعدتها الحكومة، ولم تمنح السلطات المحلية الفلسطينية إلا نسبة 1,7 بالمئة منها.

نزع الملكية

ويشكل نزع الملكية من الفلسطينيين وتهجيرهم من منازلهم ركناً مهماً جداً في نظام الفصل العنصري الإسرائيلي؛ فمنذ قيام دولة إسرائيل، فرضت عمليات استيلاء جماعية وقاسية على الأراضي ضد الفلسطينيين، وتواصل تطبيق عشرات القوانين والسياسات لإرغام الفلسطينيين على العيش في معازل صغيرة. ومنذ عام 1948، تهدم إسرائيل مئات الآلاف من منازل الفلسطينيين وغيرها من الممتلكات في كافة المناطق الخاضعة لولايتها القضائية وسيطرتها الفعلية.

وكما في النقب، يعيش الفلسطينيون في القدس الشرقية والمنطقة ج في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وترفض السلطات منح تراخيص بناء للفلسطينيين في هذه المناطق، ما يرغمهم على إنشاء مبانٍ غير قانونية تتعرض للهدم مرة تلو الأخرى. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يزيد التوسّع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية الوضع سوءاً. وما زال إنشاء هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة سياسة حكومية منذ عام 1967. وتغطي المستوطنات اليوم نسبة 10 بالمئة من مساحة أراضي الضفة الغربية، وجرت مصادرة نسبة 38 بالمئة من أراضي الفلسطينيين في القدس الشرقية بين عامَيْ 1967 و2017.

وغالباً ما تستهدف منظمات المستوطنين المدعومة بالكامل من الحكومة الإسرائيلية الأحياءَ الفلسطينية في القدس الشرقية، بهدف تهجير الأسر الفلسطينية وتسليم منازلها للمستوطنين. ومن جملة هذه الأحياء حي الشيخ جرّاح الذي يشهد تظاهرات متكرّرة منذ مايو/أيار 2021، فيما تخوض الأسر صراعاً للحفاظ على منازلها في ظل التهديد بإقدام المستوطنين على رفع دعوى قضائية ضدها.

قيود قاسية على حرية التنقل

وفرضت السلطات الإسرائيلية منذ منتصف التسعينيات قيوداً صارمة على نحو متزايد على تنقل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتسيطر شبكة من نقاط التفتيش العسكرية وحواجز الطرق والأسيجة وغيرها من المنشآت على تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتُقيّد سفرهم إلى إسرائيل أو الخارج. لقد عزل سياج طوله 700 كيلومتر – ما برحت إسرائيل تعمل على تمديده – المجتمعات الفلسطينية المحلية داخل "مناطق عسكرية"، ويتعين عليهم الحصول على تصاريح خاصة متعددة في أي وقت يدخلون فيه إلى منازلهم أو يغادرونها. وفي غزة، يعيش أكثر من مليوني فلسطيني تحت حصار إسرائيلي خلق أزمة إنسانية. ومن شبه المستحيل على الغزاويين السفر إلى الخارج أو إلى سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فهم معزولون فعلياً عن بقية العالم.

وقالت أنياس كالامار: "إن صعوبة تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها هي تذكير دائم بعجزهم؛ فكل تنقلاتهم تخضع لموافقة الجيش الإسرائيلي، وعليهم اجتياز شبكة من السيطرة العنيفة للقيام بأبسط أمورهم اليومية".

"ويجسد نظام التصاريح الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة التمييز مجحف الصارخ الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، وفي حين يُطبق الحصار على الفلسطينيين، ويعلقون لساعات عند نقاط التفتيش، أو ينتظرون صدور تصريح آخر، يستطيع المواطنون والمستوطنون الإسرائيليون التنقل كما يحلو لهم". وقد درست منظمة العفو الدولية كل مبرر من المبررات الأمنية التي تتذرع بها إسرائيل كأساس لمعاملتها للفلسطينيين. ويبيّن التقرير بأنه في حين أن بعض السياسات الإسرائيلية ربما تكون مصممة لتحقيق أهداف أمنية مشروعة، إلا أنها ما برحت تُنفّذ بطريقة غير متناسبة وتمييزية فاضحة لا تتقيد بالقانون الدولي. وثمة سياسات أخرى عارية تماماً من أيّ أساس قانوني معقول في مجال الأمن، وقد صيغت بوضوح بنيّة القمع والهيمنة.

طريق المضي قدما

وقدمت منظمة العفو الدولية توصيات محددة عديدة لكيفية تفكيك السلطات الإسرائيلية لنظام الفصل العنصري، وكذلك أركان التمييز، والشرذمة، والقمع التي تديمه.

ودعت إلى وضع حد للممارسة الوحشية المتمثلة بهدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري كخطوة أولى. وينبغي على إسرائيل منح جميع الفلسطينيين المقيمين فيها وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة حقوقاً متساوية بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما ينبغي عليها الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين والمنحدرين عنهم بالعودة إلى ديارهم التي كانت فيما مضى تعيش فيها عائلاتهم، وتقديم تعويضات كاملة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية.

ويقتضي حجم وخطورة الانتهاكات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية في تقريرها إجراء تغيير هائل في مقاربة المجتمع الدولي لأزمة حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويمكن لجميع الدول ممارسة الولاية القضائية الشاملة على الأشخاص الذين يُشتبه على نحو معقول في ارتكابهم جريمة الفصل العنصري بموجب القانون الدولي. أما الدول الأطراف في اتفاقية الفصل العنصري، فمن واجبها القيام بذلك.

وأردفت أنياس كالامار قائلة: "لا يجوز بعد الآن أن يقتصر الردّ الدولي على الفصل العنصري على الإدانات العقيمة والمراوغة؛ فإذا لم نعالج الأسباب الجذرية، سيظل الفلسطينيون والإسرائيليون أسرى دوامة العنف التي دمرت حياة عدد كبير جداً من الناس".

"وينبغي على إسرائيل تفكيك نظام الفصل العنصري والبدء بمعاملة الفلسطينيين كبشر متساوين في الحقوق والكرامة. وإلى أن تفعل ذلك، سيظل السلام والأمن احتمالَيْن بعيدَيْ المنال للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء".

وزير الأوقاف والسفير التركي يطلقان برنامج توزيع المصاحف في فلسطين

الخليل- الحياة الجديدة- أطلق وزير الأوقاف والشؤون الدينية حاتم البكري، وسفير تركيا في القدس أحمد رضا ديمير، أمس، برنامج توزيع المصاحف في فلسطين " ليكن القرآن هديتي" والمقدم من وقف الديانة التركية ورئاسة الشؤون الدينية في تركيا.

وتم إطلاق البرنامج من مقر أكاديمية القرآن الكريم والعلوم الشرعية في محافظة الخليل، حيث سيتم توزيع 50 ألف مصحف، وأن المرحلة الأولى سيتم توزيع 20 ألف مصحف في الضفة الغربية و20 ألف مصحف في قطاع غزة والباقي في شهر رمضان المبارك، وسيكون لمدينة القدس والمسجد الأقصى النصيب الأكبر. وحضر حفل إطلاق البرنامج رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس الشيخ عكرمة صبري، ورئيس بلدية الخليل تيسير أبو سنينة، وأعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية وممثلون عن فعاليات الخليل الرسمية.

وقدم البكري شرحا عن برنامج توزيع المصاحف في فلسطين وآلية توزيع المصاحف في المحافظات والقدس، وتطلعات جميع الأطراف من أجل إنجازه وفق الخطط الموضوعة.

وأشاد سفير تركيا بالعلاقات الفلسطينية التركية ونقل سلام وتحيات الشعب التركي للحضور، وأبدى استعداده التام للتعاون وتسهيل جميع البرامج والخطط المتعلقة بدعم وزارة الأوقاف والجمعية الخيرية الإسلامية. وفي كلمة مسجلة ألقاها نائب رئيس مؤسسة وقف الديانة التركية عبد الرحمن طشطن، تحدث فيها عن هذا المشروع والذي بدأ قبل 7 سنوات، حيث تم توزيع أكثر من مليون ومئتين وسبعين الف مصحف في ما يقارب 70 دولة بالعالم مترجمة الى 36 لغة، واكد على الأهمية التي يوليها الشعب التركي لفلسطين والقدس، واستعداد هذا الشعب لتقديم ما يلزم للشعب الفلسطيني الصامد المشروع والذي بدأ قبل 7 سنوات، حيث تم توزيع أكثر من 3 ملايين مصحف بكل العالم وبجميع اللغات، مؤكدا على الأهمية التي يوليها الشعب التركي لفلسطين والقدس، واستعداد هذا الشعب لتقديم ما يلزم للشعب الفلسطيني الصامد المجاهد. الشيخ عكرمة صبري من جهته ركّز على الأهمية التي يحملها هذا المشروع الخيِّر في أهدافه ومساعيه، لما لنشر القرآن وتوزيعه من نشر لخطاب الاعتدال والسماحة، داعياً إلى المزيد من هذه الحملات والمشاريع، خاصة في مدينة القدس والمسجد الأقصى.

في نهاية الحفل وقع وزير الأوقاف وأمين صندوق الجمعية الخيرية الإسلامية محمود القواسمي، اتفاقية تفاهم من أجل وضع آلية لتوزيع المصاحف في محافظات الوطن والقدس.

نظمتها بيالارا

كلية الإعلام في القدس المفتوحة فرع رام اللّه تفرز نقابة للصحفيين الشباب

رام اللّه- الحياة الجديدة- فازت طالبة الإعلام ريم بارود؛ بأعلى الأصوات في انتخابات نقابة الصحفيين الشباب الصورية التي أجريت في كلية الإعلام بجامعة القدس المفتوحة/فرع رام اللّه.

وأكد د.حسين حمايل؛ مدير فرع جامعة القدس المفتوحة في رام اللّه على أهمية العمل النقابي في تعزيز أداء الطلبة على الصعيدين المهني والشخصي، مضيفا أن النقابة ومجلس الطلبة في الجامعة سيعملان بشكل تكاملي لخدمة الطلبة على الأصعدة كافة.

وأشاد د.محمد شاهين؛ عميد شؤون الطلبة بالشراكة التي تجمع جامعة القدس المفتوحة مع الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب «بيالارا»، مشيرا إلى أن هذا العمل يشكل انطلاقة لتعزيز مفاهيم العمل الديمقراطي لدى الطلبة.

ونوهت شذى القواسمي؛ ممثلة لجنة الانتخابات المركزية إلى حرص اللجنة على اتمام هذا العرس الديمقراطي وفق قواعد العمل والقوانين الانتخابية، داعية إلى تعزيز كافة أشكال العمل النقابي لما لها من دور بارز في صقل شخصيات الطلبة، كما تنمت التوفيق لكافة المرشحين.

وأشار علاء حنتش؛ مدير نقابة الصحفيين إلى أن هذه الانتخابات تمثل عاملا هاما لتثقيف الطلبة حول حقوقهم وواجباتهم، مضيفا إلى أن هذا النشاط يعد من الأنشطة الهامة التي تتطلع من خلالها النقابة إلى تنشئة جيل واع من الشباب قادر على التعبير عن رأيه واحتياجاته بشكل ديمقراطي يتوافق مع أسس العمل الصحفي، مثمنا على الشراكة التي تجمع النقابة ببيالارا. وقال أ.عمار جمهور؛ عميد كلية الإعلام في الجامعة إن الكلية ترحب بكافة الأنشطة التي من شأنها أن تساعد على تسهيل انخراط الطلبة في سوق العمل، مضيفا أن هذا النشاط يشكل مقدمة لمجموعة من الأنشطة التي ستقدمها الجامعة بالشراكة مع بيالارا.

وأثنى حلمي أبو عطوان؛ مسؤول العلاقات العامة في بيالارا على التعاون الذي أبدته الجامعة مع طاقم عمل الهيئة وبقية الشركاء، مؤكدة على أن هذه الخطوة تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون المشترك بين الهيئة وجامعة القدس المفتوحة لما فيه مصلحة لطلبتنا من التخصصات كافة، مضيفا أن هذه التجربة ستمثل فرصة للطلبة للانخراط في الجسم الصحفي، كمقدمة لإيجاد فرص العمل، وتعريفهم بدور نقابة الصحفيين الفلسطينيين وأسس العمل النقابي.

ودعت نائلة هداية؛ مديرة مشروع تواصل في بيالارا كافة الطلبة إلى استثمار كافة المهارات التي اكتسبوها أثناء دراستهم الجامعية لخدمة زملائهم والمجتمع، والارتقاء بواقع العمل النقابي، مؤكدا على أن بيالارا تسعى لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تسهم في تعزيز وعي المواطنين والطلبة بمبادئ العمل الديمقراطي، مثمنة التعاون الذي أبدته الجامعة في هذا الإطار.

ويذكر أن 12 مرشحا تنافسوا لعضوية النقابة الصورية فاز منهم بالترتيب: ريم بارود؛ نقيبة الصحفيين الشباب، يوسف شحادة؛ نائب النقيب، قيس عرقوب؛ أمين السر، فيما سيتنافس كل من: ربا غليظ، دنيا بلبيسي، يحيى الطويل، آية الحديدي على عضوية لجان العضوية، والحريات، المالية، والعلاقات العامة.

ويستهدف مشروع تواصل «الإعلاميون الشباب يدافعون عن حقوقهم»، الذي تنفذه الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب «بيالارا»، بدعم من مؤسسة Bread for the world الألمانية، وبالشراكة مع نقابة الصحفيين الفلسطينيين ولجنة الانتخابات المركزية، جامعات:بيرزيت، والعربية الأميركية، والقدس المفتوحة/فرع رام اللّه، والنجاح الوطنية، وفلسطين التقنية – خضوري فرع رام اللّه من الضفة الغربية، وجامعات: القدس المفتوحة، الأقصى، وفلسطين في قطاع غزة.

وزير الأوقاف يطلق برنامج "ليكن القرآن هديتي" في أكاديمية القرآن الكريم بالخليل

الخليل-الحياةالجديدة- أطلق وزير الأوقاف والشؤون الدينية الشيخ حاتم البكري، وسفير تركيا في القدس أحمد رضا ديمير، أمس، برنامج توزيع المصاحف في فلسطين، الذي يأتي بعنوان: "ليكن القرآن هديتي"، والمقدم من وقف الديانة التركية ورئاسة الشؤون الدينية في تركيا وبتنفيذ من الجمعية الخيرية الاسلامية في الخليل وجمعية "غزي دستك".

وقالت مصادر الجمعة إن البرنامج أطلق من مقر أكاديمية القرآن الكريم والعلوم الشرعية في محافظة الخليل، حيث سيتم توزيع 50 ألف مصحف، وسيتم توزيع 30 ألف مصحف في الضفة الغربية والقدس و20 ألف مصحف في قطاع غزة .

وحضر حفل إطلاق البرنامج رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس الشيخ عكرمة صبري، ورئيس بلدية الخليل تيسير أبو سنينة، وأعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية وممثلون عن فعاليات الخليل الرسمية.

وفي بداية الحفل نقل الوزير تحيات ومباركة رئيس مجلس الوزراء محمد اشتية للسفير وللحضور، حيث أكد أن هذا التعاون بين وزارة الأوقاف والجمعية الخيرية الإسلامية نتج عنه نجاح هذا المشروع العظيم، وهذا يدفعنا الى مزيد من المشاريع والبرامج مع شركائنا الأتراك خاصة مؤسسة وقف الديانة التركية ورئاسة الشؤون الدينية.

وقدم البكري شرحا عن برنامج توزيع المصاحف في فلسطين وآلية توزيع المصاحف في المحافظات والقدس، وتطلعات جميع الأطراف من أجل إنجازه وفق الخطط الموضوعة.

بدوره أشاد سفير تركيا بالعلاقات الفلسطينية التركية ونقل سلام وتحيات الشعب التركي للحضور، وأبدى استعداده التام للتعاون وتسهيل جميع البرامج والخطط المتعلقة بدعم وزارة الأوقاف والجمعية الخيرية الإسلامية.

وفي كلمة مسجلة ألقاها نائب رئيس مؤسسة وقف الديانة التركية عبد الرحمن تشتن، تحدث فيها عن هذا المشروع والذي بدأ قبل 7 سنوات، حيث تم توزيع أكثر من مليون ومئتين وسبعين الف مصحف في ما يقارب 70 دولة بالعالم مترجمة الى 36 لغة، واكد على الأهمية التي يوليها الشعب التركي لفلسطين والقدس، واستعداد هذا الشعب لتقديم ما يلزم للشعب الفلسطيني الصامد المجاهد.

من جهته ركز الشيخ عكرمة صبري على الأهمية التي يحملها هذا المشروع الخيِّر في أهدافه ومساعيه، لما لنشر القرآن وتوزيعه من نشر لخطاب الاعتدال والسماحة، داعياً إلى المزيد من هذه الحملات والمشاريع، خاصة في مدينة القدس والمسجد الأقصى.

في نهاية الحفل وقع وزير الأوقاف وأمين صندوق الجمعية الخيرية الإسلامية محمود القواسمي، اتفاقية تفاهم من أجل وضع آلية لتوزيع المصاحف في محافظات الوطن والقدس.